مشروع حلف شرقي البحر المتوسط / ١٩٤٨

أحمد عبد الرحيم مصطفى*

* حصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٥٥ .
يعمل أستاذاً للتاريخ الحديث بجامعة الكويت

الملخص

حاولت بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية أن تكتل الدول العربية في أحلاف عسكرية، تنص على وجود قوات وقواعد عسكرية بريطانية على أراضيها. ولم تستجب لهذا العرض سوى امارة شرق الأردن. ولو أن الأمين العام للجامعة العربية (عبد الرحمن عزام)، ورئيس الوزراء اللبناني (رياض الصلح) كانا في صف عقد اتفاقية استراتيجية بين الجامعة العربية وبريطانيا لا تشترط وجود قوات بريطانية على الأراضي العربية. ولقي هذا العرض استجابة من جانب معظم الدول العربية باستثناء مصر، التي كانت شديدة الإصرار على جلاء القوات البريطانية عن أراضيها. في حين تمسكت بريطانيا بضرورة الحصول على تسهيلات معينة في أوقات السلم والحرب، تمكنها من تحقيق أغراضها الدفاعية، وحجتها في ذلك، أن الدول العربية عاجزة وحدها عن مقاومة أي عدوان خارجي.

وإزاء رفض معظم الحكومات العربية للشروط البريطانية الخاصة «بالدفاع المشترك» اقترحت اليونان ـ التي دخلت في نطاق الأحلاف الغربية منذ أن طبق «مبدأ ترومان» عليها، وعلى تركيا في أوائل عام ١٩٤٧ ـ تشكيل كتلة دفاعية، تضم دول شرقي البحر المتوسط. غير أن الدوائر البريطانية والامريكية آثرت عدم استعجال الأمور، حتى يتطور التعاون بين الدول المعنية بصورة تلقائية من الداخل، خاصة وقد احتدم الموقف في الشرق الاوسط بعد نشوب الحرب بين العرب واليهود في مايو ١٩٤٨. وحين تطورت هذه الحرب في غير صالح العرب، مما نال من زعامة مصر، سعت سوريا ولبنان إلى التفاهم مع بريطانيا حول «الدفاع المشترك» بحيث تلعبان فيه دورا أساسيا، قد يساعد على تخفيف التوتر الذي شاب العلاقات المصرية ـ البريطانية، ويمهد للاتفاق بين بريطانيا وسائر البلدان العربية. وفي نفس الوقت عرض لبنان على تركيا أن تتزعم كتلة شرق أوسطية، تدور الدول العربية في فلكها. إلّا أن وزير الخارجية التركية اشترط لقبول هذا العرض أن يحسن العرب علاقاتهم ببريطانيا، التي لم ترحب بأن تجعل من سوريا ولبنان بديلا لمصر، التي كانت توجد على أراضيها أكبر قاعدة بريطانية في الشرق الأوسط.

ولما كانت الحكومات العربية مترددة في الارتباط العسكري ببريطانيا، ذات الماضي الاستعماري، فقد شاركت في طرح مشروعات الدفاع على مصر في عام ١٩٥١ كل من الولايات المتحدة، وتركيا، وفرنسا، بالاضافة إلى بريطانيا. إلا أن مصر رفضت هذا العرض الرباعي. وإزاء تصلبها قررت بريطانيا أن تتحول إلى العراق. وفي عام ١٩٥٥ تم عقد حلف بغداد، الذي انضمت إليه تركيا وباكستان وإيران والعراق، بالاضافة إلى بريطانيا. وكان من المؤمل أن تنضم إليه دول عربية أخرى.

ولكن الشعوب العربية التي كانت قد عانت الكثير من السيطرة الاستعمارية الغربية، رفضت الانضمام إلى حلف بغداد، الذي انهار بعد خروج العراق منه في عام ١٩٥٨، في أعقاب الثورة التي أنهت السيطرة البريطانية على وادي الرافدين.

تطرقت الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط[١] في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بعد أن أحس الاتحاد السوفيتي بضعف بريطانيا وفرنسا في المنطقة ، مما شجعه على أن يبني استراتيجيته على أساس القضاء على المصالح المقررة للدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والحيلولة دون تدخل الولايات المتحدة في شئون المنطقة . لهذا ناصرت موسكو كل محاولة تسعى إلى إسراع خطى انسحاب بريطانيا وفرنسا ، وعزل الولايات المتحدة ، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي كان يدرك أنه لا يمكن أن يصبح عاملا فعالا في شئون الشرق الأوسط بمراقبة أوضاعه من بعيد ، ومن ثم استعداد موسكو لاتباع سياسة إيجابية بالضغط على أطراف المنطقة لا بالمواجهة ، ومن ثم مطالبتها بالوصاية على ليبيا ، ومماطلتها في سحب قواتها من إيران ، وضغطها على تركيا ، في الوقت الذي كانت فيه اليونان مسرحا لنشاط الفئات الشيوعية التي كانت تسعى للاستيلاء على الحكم . وفي فبراير ١٩٤٧ أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان مبدأه الهادف إلى إنقاذ شرقي البحر المتوسط من «الخطر الشيوعي» . وطالب الكونجرس بتخويله صلاحية تقديم ٢٠٠ مليون دولار لليونان ، ومائة مليون لتركيا ، وذلك على شكل هبات ، بالإضافة إلى هيئات ذات خبرة وتسهيلات في التدريب . وكان الموقف ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ بحاجة إلى مثل هذه الإجراءات لأن القوات البريطانية كانت قد بدأت تنسحب من اليونان ، في الوقت الذي توقفت فيه القروض البريطانية قصيرة الأجل لتركيا .

وكان معنى هذه القرارات الأمريكية نقل مسئولية الدفاع عن المصالح الغربية إلى الولايات المتحدة ، وإن ظل الشرق الأوسط يحتفظ بمكانة كبيرة في المخططات البريطانية ، الرامية إلى ربط المشرق العربي بسلسلة مترابطة من معاهدات الدفاع الثنائية ، خاصة وقد بدا أن الجامعة العربية الوليدة لا توفر أداة فعالة لمواجهة التغلغل الروسي ، وأن مصر كانت تصر على جلاء القوات البريطانية عن أراضيها .

وقد لخصت هيئة التخطيط المشتركة (لجنة رؤساء الأركان) البريطانية متطلبات بريطانيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط على الوجه التالي :[٢]

١ ـ الحصول على كامل الحقوق العسكرية في المنطقة بهدف تنظيم الدفاع .
٢ ـ قدرة بريطانيا على أن تضع في فلسطين القوات اللازمة للدفاع .
٣ ـ الحصول على كامل الحرية في التحرك في فلسطين .
٤ ـ أوضاع مناسبة تؤكد حرية تدفق النفط إلى نهايات خطوطه الواقعة على البحر المتوسط .

إلا أن هذه المتطلبات كانت تعترضها تطورات المشكلة الفلسطينية ، وإصرار المصريين على جلاء القوات البريطانية ، وتعديل معاهدة ١٩٣٦ . ورغم ذلك فقد تم في عام ١٩٤٦ توقيع معاهدة دفاع مشترك بين بريطانيا وإمارة شرق الأردن ، على نمط المعاهدة المصرية ـ البريطانية الموقعة في عام ١٩٣٦ ، والمعاهدة البريطانية ـ العراقية الموقعة في عام ١٩٣٠ . وكان جوهر المعاهدة الأردنية ـ البريطانية يتضمن أن يعمل مستشارون وخبراء إنجليز في الحكومة الأردنية ، وأن يشرفوا على تشغيل تسهيلات مواصلات الامارة . كما نصت على «التعاون في الدفاع المشترك» في حالة الحرب أو التهديد بخطر الحرب الداهم ، وعلى أن يسمح للقوات البريطانية بالبقاء في الأراضي الأردنية في وقت السلم

والحرب على حد سواء، وعلى أن يقوم ضباط بريطانيون بمواصلة تدريب الجيش الأردني الذي كان يتلقى معونة بريطانية. وفي تلك الأثناء كانت تجري المفاوضات المصرية ـ البريطانية حول تعديل معاهدة ١٩٣٦. وحين طالب المفاوضون المصريون بالجلاء، حاول المستشارون العسكريون البريطانيون أن ينبهوهم إلى أن الضغط السوفيتي على إيران وتركيا واليونان يهدد سلامة الشرق الأوسط برمته، وأكدوا الأهمية الحيوية لقاعدة الدفاع عن الشرق الأوسط، المرتكزة على المنشآت والمواصلات الحربية الموجودة في مصر السفلى، وما تحتوي عليه من أعداد وفيرة من العمال المدربين وغير المدربين. وعلى حين أن المفاوضين المصريين كانوا أميل إلى قصر الدفاع المشترك على حالة الاعتداء على مصر واحدى جاراتها المباشرة، سعى الإنجليز إلى أن يشمل الدفاع المشترك بلدان الشرق الأوسط، التي تهددها ظروف الحرب الباردة أكثر من غيرها ـ أي إيران وتركيا واليونان (بمعنى أن يكون التحالف في نطاق أوسع) وأشاروا إلى ضرورة استتباب الأمن في البلدان المجاورة لمصر والشرق الأوسط بشكل فهم منه الجانب المصري أن المرغوب فيه ايجاد قاعدة تتولى فيها بريطانيا ـ في حالة العدوان ـ حماية مصر والبلدان المجاورة والشرق الأوسط. وكان اختلاف المنطلق المصري عن المنطلق البريطاني فيما يتعلق بالدفاع المشترك هو المسؤول عن فشل مفاوضات صدقي ـ بيڤن.

وحين استؤنفت المفاوضات من جديد مع حكومة محمود فهمي النقراشي كان القصر الملكي المصري يفضل نظام أمن شامل للشرق الأوسط تدخل فيه التسوية المصرية ـ البريطانية والمعاهدات المعقودة بين بريطانيا والدول العربية الأخرى. وكان الهدف من هذا المنطلق أن تكون المعاهدة أدعى إلى قبول الرأي العام المصري، الذي كان يرفض الارتباطات الثنائية مع بريطانيا باعتبارها أداة لاستدامة الخضوع للسيطرة البريطانية، في حين أن إعلان بريطانيا من ناحيتها عن تاريخ مبكر للجلاء عن منطقة قناة السويس، من شأنه أن يمكن أية حكومة مصرية من الموافقة على منح بريطانيا أية مطالب ترغب فيها في وقت السلم، وحينئذ لا يعترض الرأي العام المصري على صيانة المنشآت الواقعة في منطقة القناة، أوعلى إشراف الخبراء البريطانيين الذين يرتدون الملابس المدنية عليها، أوعلى حلول القوات المصرية بالتدريج محل القوات البريطانية، بحيث يمكنها أن تشترك مع الإنجليز في العمل، وأن تتلقى تدريبها تحت إشرافهم في المواقع التي ستتولى المسؤولية عنها في نهاية الأمر. (ووخ ب، ١٩٤٧: ملف ١٤١/١٧٣ :وثيقة رقم ١٧٨) [٣].

وحين تعثرت المفاوضات المصرية ـ البريطانية توسط وزير الخارجية العراقي فاضل الجمالي، ونوري السعيد، والأمير عبد الاله الوصي على عرش العراق، وبعض المسئولين السوريين واللبنانيين والسعوديين. ورحبت الدوائر البريطانية بهذه الوساطات، على امل أن توفر الفرصة لوضع المسألة المصرية على مستوى اقليمي شرق أوسطي، وتقنع الدول العربية بقبول البنود الخاصة بالمساعدة التي كانت تطالب بها. وفي يولية ١٩٤٧ تقدم النقراشي بشكوى مصر ضد بريطانيا إلى مجلس الامن الدولي[٤]، وذكر فيها أن وجود قوات أجنبية على أراضي دولة عضو في المنظمة الدولية في وقت السلم، دون موافقتها الحرة، يشكل عقبة في طريق تطورها الطبيعي، واعتداء على القواعد الأساسية للمساواة في السيادة، وليثاق الامم المتحدة. إلا أن بريطانيا دافعت عن موقفها بأن وجود قواتها على الأراضي المصرية لا يشكل احتلالاً لأراضيها ، وأنه تم برضا معظم الأحزاب المصرية التي وقعت على معاهدة

١٩٣٦ ، التي لم ينتـه أجلهـا بعـد . ولم يصـل مجلس الأمن إلى قرار بصدد شكوى مصر، وقامت بعض الـدول بالـوساطة بين الطرفين لحل مشاكلهما «العائلية» ، ثم استؤنفت المفاوضات من جديد، وحاول المفاوضون المصريون تكتيل الدول العربية وراء مصر بهدف الضغط على بريطانيا، وإفهامها أن تصفية الموقف مع مصر من شأنه أن يسهل على الدول العربية الأخرى الاتفاق مع بريطانيا، التي كانت ـ على أي حال ـ مثارا لسخط الرأي العام العربي، نتيجة لتطورات القضية الفلسطينية. (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ١١٢/٨١٦، وثيقة رقم ٤٣) .

على أن تصلب المفاوضين المصريين لم يمنع وزير الخارجية العمالي البريطاني، من محاولة تأجيل الاتفاق مع مصر، إلى أن توقع معاهدات دفاع مشترك مع دول عربية أخرى (ووخ ب، ١٩٤٧ : ملف ١١٧٣/١٤١ وثيقـة رقم ٢٢٥٠). ولهـذا فضّـل إنهـاء المفـاوضـات مع العـراق أولا، قبل أن تستأنف المفـاوضـات من جديـد مع مصر. وقد اقترحت الدوائر العراقية وجوب وضع خطط الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس مفهوم المسؤولية المشتركة، بين دول الشرق الأوسط وبين بريطانيا. ويرجع إلحاح الحكومة العراقية الشديد حينئذ، على قبول مبدأ المسئولية المشتركة في الدفاع عن الشرق الأوسط، إلى إحسـاسهـا بالحـرج نتيجـة لكـون العـراق والأردن، هما الـدولتـان العربيتان اللتان كانتا تواصلان منح تسهيلات عسكرية خاصة لبريطانيا، في الوقت الذي أنهت فيه دول عربية أخرى، أو كانت في سبيلها إلى إنهـاء مثـل هذه الاتفـاقيـات المعقـودة مع بريطانيا أو مع فرنسا. وعلى أي حال فقد تم الاتفاق بين الطـرفـين الـبريطـاني والعراقي في ١٠ يناير ١٩٤٨ . وبعد خمسة ايام جرى التوقيع على معاهدة الدفاع المشـترك في ميناء بورتسـماوث البـريطـاني. ولكن حين نشـر نصهـا في ١٦ يناير أثار موجة من الغضب والقلاقل في العراق مما أدى إلى عدم إبرامها.

وقد أثر مصير معاهدة بورتسماوث تأثيرا سلبيا على المفاوضات الجارية مع عبد العزيز آل سعود، لاقناعه بالموافقة على توقيع معاهدة دفاع مشترك، تكاد تشبه معاهدة بورتسماوث مع اختلافات شكلية بسيطة (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ٧٨/٩٠٥، وثيقة رقم ٣٠، ٤٩). إلا أن مصير معاهدة بورتسماوث جعـل الملك السعـودي يحجم عن المصـادقـة على مشـروع معـاهدته مع بريطانيا. فقد اعتبر أحداث العـراق دليـلا على أن الشعوب العربية ككل ترفض مثل هذه المعاهدات . (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ٧٩/٩٠٥، وثيقـة رقم ٣٧، ٤٣)، ومن ثم عزوفـه عن توقيـع أي معـاهـدة من هذا النوع، حتى وإن توصلت بريطـانيـا إلى موافقـة دول عربيـة أخرى عليها. (ووخ ب، ١٩٤٨، ملف ٧٩/٩٠٥، وثيقة رقم ٤٨).

وعلى أثـر فشـل مفـاوضـات بريطانيا مع كل من مصر والعراق والسعودية، اقترح رئيس الوزراء اللبنـاني ريـاض الصلح إقـامـة حلف يشمـل سوريا ولبنان والسعودية وفلسطين، وذلك على اعتبار أن البلدان العربية لا يمكنها أن تدافع عن حيادها في حالة نشوب حرب عالمية، بحيث كان من واجبها أن تنسق فيما بينها الاجراءات اللازمة لمقاومة الشيوعية والعدوان (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ١٣١٤/١٤١، وثيقـة رقم ٧٦). ومن جهـة أخـرى فإنه أبدى للدوائر البريطانية اتفاقه معها في تقدير الموقف والأهداف الـواجب تحقيقهـا، (أي مقاومة الشيوعية والعدوان). إلا أنه أشار إلى وجود هدف ثالث يتعلق بتصفية

الخلافات القائمة بين العرب والغرب (وبالأخص فيما يتعلق بمصر وفلسطين). ومن الواضح أن الصلح كان يسعى إلى أن يستبدل باتفاقيات الدفاع الثنائية اتفاقية استراتيجية غامضة بين الجامعة العربية والحكومة البريطانية مع محاولة التوصل إلى ترتيبات دفاعية مناسبة بين الدول العربية وبريطانيا، ومن ثم اقتراحه الخاص بأن توقع كل الدول العربية معاهدة دفاع مشترك تتضمن التنديد بالشيوعية، وبعد أن يتم التوصل إلى اتفاق بين الدول العربية وبريطانيا والولايات المتحدة حول فلسطين، توقع كل دولة عربية اتفاقية دفاع عامة مع الدولتين الغربيتين. (ووخ ب، ١٩٤٨: ملف ١٤١/١٣١٤، وثيقة رقم ٢٣٧). وكان الصلح يدرك أنه يستحيل على الحكومة البريطانية الدخول في اي اتفاقيات دفاعية دون حصولها على تسهيلات محددة، ليس فقط في حالة الحرب الفعلية، بل أيضا في حالة الطوارىء، وهو ما أكد أنه سيتم بصورة طبيعية نتيجة للإدراك العام. وضرب لذلك مثلا بأنه لن يقبل القوات البريطانية في لبنان، ولكن الوضع سيكون مخالفا في حالة تعرض العراق أو إيران للغزو. كما أبدى رغبته في أن تساعد بريطانيا الحكومات العربية على قبول الاستنجاد بها طلبا للمساعدة، بشرط أن تدرك لندن أن العزة القومية ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى العرب، ولهذا طالب بأن تكون المعاهدات المعقودة بين بريطانيا والدول العربية شبيهة بالمعاهدة البريطانية التركية، الموقعة في عام ١٩٣٩، والتي كانت لا تنص على وجود قوات بريطانية على الأراضي التركية في أوقات السلم. (ووخ ب، ١٩٤٨: ملف ١٤١/١٣١٤، وثيقة رقم ٧٦).

ويبدو أن مشروع رياض الصلح كان يعكس ما كان يتردد في دوائر الجامعة العربية قبيل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين. ففي محادثة جرت بين السفير البريطاني في القاهرة (رونالد كامبل) وبين الأمين العام للجامعة العربية (عبد الرحمن عزام)، صرح هذا الأخير، بأنه يحبذ عقد سلسلة من المحالفات بين مختلف البلدان العربية، (ولو أنه لم يتوصل بعد إلى نوع الصلة بين هذه الدول وبين بريطانيا أو الكتلة الغربية)، وأنه يفضل أن تكون ذات طابع اقتصادي، شبيه بمشروع مارشال الخاص بإنعاش أوربا. وبيّن عزام أن الصعوبة التي تعترض الاتفاق حول الترتيبات اللازمة بين بريطانيا والدول العربية لمقاومة العدوان الخارجي، إنما هي صعوبة نفسية إلى حد كبير. فالحكومات العربية ذاتها ـ في رأيه ـ كانت تدرك الخطر الذي يهدد أمن الشرق الأوسط في ظل الوضع الدولي القائم، ولو أنها كانت عاجزة عن التأثير في الرأي العام بحيث يتقبل الترتيبات اللازمة لمواجهة ذلك الخطر، وبالتالي، فإنه كان يرى أن حل هذه المشكلة يقتضي أن يتم بطرق ملتوية. كما رجح أن تكون الجامعة العربية هي أنسب أداة للإعداد لذلك بحكم إمكاناتها في التأثير في الصحافة والرأي العام دون أن تثير شكوك الأحزاب العربية. ورغم أن الجهود المبذولة حتى ذلك الوقت لم تتمخض عن عقد محالفات عسكرية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية، فقد رأى عزام أن وجود لجنة عسكرية داخل الجامعة العربية، كان كفيلا بإيجاد تعاون عسكري بصدد فلسطين، وأن بالإمكان أن تعرض على هذه اللجنة المشاكل العامة المرتبطة بالأمن العربي، بحيث تتوصل إلى ضرورة الاعتماد على دولة عظمى هي بريطانيا، ولو أنه لم يتنبأ بحل سريع بفعل العامل النفسي[٥].

ولهذا فما أن تقدم الصلح بمشروعه إلى الجامعة العربية حتى لقي استجابة من كل الأعضاء باستثناء النقراشي، الذي لم يشأ الالتزام، ربما بسبب الخلافات المصرية ـ البريطانية حول قناة السويس

والسودان (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤، وثيقة رقم ٢٣٧) . وفي نفس الوقت لم تجد خطة الصلح قبولا لدى الدوائر البريطانية، فقد كان بيڤن متمسكا بضرورة أن توفر الترتيبات الدفاعية الثنائية، بين بريطانيا وأية دولة من دول الشرق الأوسط، تسهيلات معينة، تمكنها من تلبية أغراضها الدفاعية. ورأى أن الصلح لم يتبين حقائق السياسة الحديثة، والحقائق التقنية، حين وضع الدول العربية على قدم المساواة مع تركيا، التي لديها جيش ضخم، تلقى رجاله تدريبا على مختلف الأسلحة الحديثة. فقد كان بيڤن على يقين من أن الموارد البشرية لن يكون لها جدوى إلا إذا تلقت ما يكفي من التدريب والتنظيم، وهو ما لا يتحقق بدون مساعدة تقنية خارجية، بما في ذلك الأشتراك في التدريب مع قوات أجنبية وعلى نمطها. فالدول العربية ـ في رأيه ـ لم تكن تستطيع الوقوف على أقدامها، أو الاعتماد على جهودها الخاصة، بحيث يمكن إيقاف الغزو الخارجي إلى أن تصل القوات البريطانية، ومن ثم إصراره على الحصول على تسهيلات معينة في مناطق محدودة، وبخاصة فيما يتعلق باستخدام القوات البريطانية في حالة الطوارىء، لا بعد أن يتعرض الشرق الأوسط للغزو، وذلك على اعتبار أن الهجوم على أي جزء من الشرق الأوسط معناه الهجوم على المنطقة كلها.

ولم يوافق بيڤن على أن يكون ارتباط بريطانيا بكل من الدول العربية شبيها بارتباطها بتركيا، التي توفرت لها خبرة عسكرية في أرض صعبة، وقوة بشرية منظمة بإمكانها المساهمة الفعالة في منطقة الدفاع المشترك (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤، وثيقة رقم ٤٤٥، ٢٩٢). ويبدو أن وزير الخارجية البريطاني كان يود استغلال قلق الدول أعضاء الجامعة العربية بصدد الوضع في فلسطين، لخدمة مصالح بلاده السياسية فيما يتعلق بترتيباتها العسكرية مع البلدان العربية، التي بدأت للمرة الأولى تدرك مدى ضعفها العسكري، ومن ثم إصراره على الحصول على التسهيلات العسكرية في أوقات الحرب والسلم على حد سواء.

وفي نفس الوقت الذي نشط فيه رياض الصلح لكي يروج لمزايا الحلف العربي ـ البريطاني، حصل وزير خارجية اليونان (تسالداريس) من الحكومتين البريطانية والأمريكية على موافقتهما على تشكيل كتلة دفاعية تضم شرقي البحر المتوسط، وكان بيڤن قد اقترح على وزير الخارجية التركي (صادق) أن تشكل بلدان شرقي البحر المتوسط ـ بما فيها تركيا ـ اتحادها الخاص. وفي ١٦ مارس ١٩٤٨ طلب صادق من بيڤن أن يساعده في اتخاذ خطوة من شأنها أن تعزز العلاقات التركية ـ اليونانية. واقترح إجراء محادثات بهذا الشأن في أثينا مع وزير الخارجية اليونانية. وفي ٢٦ مارس قدم السفير اليوناني في لندن إلى بيڤن نسخة من مشروع بيان كان من المتوخي أن يناقشه صادق وتسالداريس في اثينا. وقد تضمن مشروع البيان هذا دعم العلاقات القائمة بين اليونان وتركيا، والتزام البلدين بالدفاع عن تمامية أراضي كل منهما، وامتناعهما عن العدوان أو التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما. وكان من المتوخى أن يبقى الباب مفتوحا لاشتراك دول أوروبية أخرى، ودول الشرق الأدنى فيه. ووافق بيڤن على الفكرة الخاصة بامتداد التعاون التركي ـ اليوناني ليشمل كل بلدان شرقي البحر المتوسط. وحين صدر البيان في ٦ ابريل، اقتصر على تأكيد الصداقة اليونانية ـ التركية، وحث البلدين على دعم علاقاتهما الاقتصادية والثقافية، ولو أن وزير الخارجية التركي وعد بدراسة احتمال توسيع مدى البيان، وطلب الحصول على مساندة بريطانيا والولايات المتحدة لقيام كتلة شرقي البحر المتوسط المقترحة. وفي ١٦

ابريل قابل تسالداريس بيڤن مرة أخرى في باريس، وبلغه بأن وزير الخارجية التركي، قد حصل على موافقة مجلس الوزراء من حيث المبدأ على إعلان للتضامن، «يضم دول شرقي البحر المتوسط العربية»، وأنه سيكون على استعداد، بعد التشاور مع الحكومتين الأمريكية والبريطانية، لكي يمضي في اتصالاته بالدول العربية بدءا بمصر والعراق، وأن اتجاه الملك فاروق قد شجع الأتراك على توقع احراز تقدم بهذا الخصوص. وحين مضت الحكومة التركية في استطلاع رأي الحكومتين الغربيتين، بدا حرص وزارة الخارجية الأمريكية على تجنب مزيد من الالتزامات في الشرق الأوسط، خاصة وأنها كانت تخشى أن تثير الدعوات المقترحة للبلدان العربية مطالب حرجة، في الوقت الذي تكون فيه النتائج ذات مردود محدود. وفي ٢٦ ابريل، أبلغ السفير الأمريكي في أنقرة وزير الخارجية التركي بأن الحكومة الأمريكية مع ميلها - على المدى البعيد - إلى إيجاد تعاون أوثق بين بلدان الشرق الأوسط، باعتباره إسهاما في الأمن، لم تكن ترى أن أي تحرك من جانب اليونان وتركيا مناسب أوواقعي. (ووخ ب، ١٩٤٨: ملف ١٤١/١٣١٤، وثيقة رقم ١٩٣٢) وفي محادثة جرت بين تسالداريس والقائم الأمريكي بالأعمال صرح له هذا الأخير، بأن على اليونان وتركيا أن توثقا علاقاتهما مع إيطاليا.

أما بيڤن فكان يتفق مع اتجاه الحكومة الأمريكية. وكان يرى أن التعاون بين دول شرقي البحر المتوسط سيتطور بشكل تلقائي من الداخل، وان الوقت لم يكن مناسبا بعد لطرح الموضوع. وأبلغ سفيره في انقرة بأن صعوبات بريطانيا مع الدول العربية لا تكمن في الحصول على بيانات بشأن رغبتها في التعاون والحصول على المساندة، بل في الحصول على التسهيلات العملية التي تحتاجها لتوفير هذه المساندة، وكان من رأيه أن الفقرة الواردة في البيان التركي - اليوناني التي نصت على عدم التدخل في الشئون الداخلية، وعلى الضمانات المتبادلة بخصوص تمامية الأراضي، لن يسهل على تركيا وسوريا أن تقبلاها دون إثارة خلافاتهما حول هاتاي (الاسكندرونة). ووافق بيڤن الوزير التركي فيما ذهب إليه من أن على الدول العربية أن تبدي مزيدا من الاتحاد، وتقدير المسائل العملية قبل أن يكون لاشتراكها في البيان التركي - اليوناني أي فائدة. ولم يبد استعداده للموافقة إلا على أن يقتصر الأمر على موافقة عامة على توسيع مدى البيان، دون أن يتقدم الأتراك بدعوة للدول العربية عند هذه المرحلة. (ووخ ب، ١٩٤٨: ملف رقم ١٤١/١٣١٤، وثيقة رقم ٥٥٣).

ورغم موافقة الحكومة التركية على وجهتي النظر الامريكية والبريطانية، فقد أجرى تسالداريس بالفعل اتصالات بالملك فاروق، حول اشتراك مصر في البيان التركي - اليوناني، وسعى إلى التفاوض من اجل عقد معاهدة تجارية بين اليونان ومصر. وكان يود انتهاز فرصة زيارته لمصر تحقيقا لهذا الغرض لجس نبض الحكومة المصرية حول اشتراكها في البيان التركي - اليوناني. وصرح تسالداريس لمراسل جريدة الديلي هيرالد الإنجليزية بأن المحادثات قائمة بين الحكومتين المصرية واليونانية، حول احتمال قيام كتلة شرقي البحر المتوسط، التي تضم اليونان وتركيا والدول العربية، وأن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بهذه المحادثات، خاصة وأنها كانت متحمسة لأن تشغل مصر وضعا بارزا بالنسبة إلى الدول العربية في إطار مثل هذا الحلف، وأن الملك فاروق كان يرغب في أن يجعل نفسه المتحدث باسم الدول العربية فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف، وأن الدعوة قد وجهت إليه لزيارة مصر، وأنه يعتزم القيام بذلك

في أقرب وقت إذا ما سمح الموقف السياسي في اليونان بذلك[٦] . إلا أن وزير الخارجية الأمريكي لم يوافق على مثل هذه الزيارة، وأشار إلى أن التحرك الحقيقي والتلقائي بصدد تشكيل كتلة شرقي البحر المتوسط قد يتطور بصورة أنسب في المستقبل، حين يصبح الموقف أكثر وضوحا (Minute Sheet, date un Clear : Fo, 141/1314) . وخشيت وزارة الخارجية التركية أن يثير أعضاء الجامعة العربية صعوبات، أو يحاولوا المساومة حول فلسطين أو الاسكندرونة، ولم تتخذ اي قرار حول متابعة المساعي الخاصة بالمشروع إلى أن يتضح موقف بريطانيا والولايات المتحدة، (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤، وثيقة رقم ١٩٨)، اللتين كانت تعتبر مساندتهما شرطا أساسيا لقيام الكتلة المزمع تشكيلها، خاصة وأن الدول العربية لم تكن متحدة بما فيه الكفاية، بحيث توفر المساعدة الحقيقية، وأن رفض هذه الدول الاشتراك من شأنه أن يجعل الأمور أسوأ مما سبق (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤، وثيقة رقم ٤٤٨). كما ثبط السفير البريطاني في أثينا عزم تسالداريس على المضي في جهوده، مشيراً إلى أن الوضع العسكري والاقتصادي لليونان كان يفرض عليها توخي الحرص في الشئون الدولية.

وحين طلب السفير اليوناني في واشنطن نصيحة وزارة الخارجية الأمريكية، وصرح بأنه يعتقد أن الحكومتين البريطانية والتركية توافقان على زيارة وزير الخارجية اليوناني لمصر، بلغته الوزارة أن الحكومة الأمريكية، نظرا للموقف في فلسطين، ترى أن الوقت غير مناسب للزيارة. (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤، وثيقة رقم ١٩٣٢). وفي ٣ يونيو استفسر السفير الأمريكي في لندن عما إذا كانت الحكومة البريطانية قد غيرت رأيها بالفعل، وكان رد الخارجية البريطانية أنه لما كانت الدول العربية (بما فيها مصر) مشغولة بحرب فلسطين، التي قد تؤثر في مستقبلها كله، فمن غير المناسب التخطيط لأحلاف بعيدة المدى. وفي اليوم التالي صرح بيڤن للسفير اليوناني بلندن بأن محادثاته مع تسالداريس في باريس لم تتضمن التأكيدات التي علقها عليها، وكرر له القول بأن الأحلاف «على الورق» ليست ذات قيمة كبيرة، وأنه نظرا للموقف في فلسطين لم يكن من المناسب إثارة هذه المسألة في ذلك الوقت بالذات، وأن موافقته المبدئية على هذه الفكرة لا تمتد فتشمل التشجيع المباشر للقيام بزيارات إلى مصر أو لاشتراك الدول العربية في البيان التركي ـ اليوناني، وبالتالي فمن الواجب تثبيط أي اتصالات يقوم بها ممثلو اليونان في العواصم المختلفة، والاشارة إلى أنها قد تتطور بصورة أنسب في المستقبل حين يصبح الموقف أكثر وضوحا. (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤، وثيقة رقم ٥٥٣).

ورغم كل ذلك فقد أصر تسالداريس على زيارة مصر، رغبة منه في تطمين الجالية اليونانية، التي حلَّ بها القلق، نتيجة للاضطرابات التي شهدتها مصر، على أثر إندلاع حرب فلسطين. فقد رأى أن مثل هذه الزيارة ستوفر للجالية اليونانية مزيدا من الثقة، مما قد يؤثر في سلوك المصريين والجاليات الأجنبية الأخرى. وقد تساعد على جعل أفكار المصريين متفتحة صوب الغرب برغم خيبة آمالهم في الدول الغربية. وكانت حجة تسالداريس للقيام بهذه الزيارة أنه سيسعى لتوقيع اتفاقية مع مصر، قد لا تعني الكثير، وإن يكن من المحتمل أن يكون لها أثر طيب. وإذا ما أثار المصريون خلال الزيارة موضوع الحلف فسيكون بإمكانه أن يصغي إليهم، وقد يفيد ذلك في سبر غور السياسة المصرية دون أن يلزم نفسه بشيء قبل الاتفاق مع لندن وواشنطن. (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤، من كامبل

إلى ووخ ب) . وحين ناقش تشابمان اندروز ـ المستشار بالسفارة البريطانية في القاهرة ـ موضوع هذه الزيارة مع الوزير المفوض اليوناني نصحه بألا يشجع تسالداريس المصريين على طرح اي موضوع سياسي ، وبخاصة فيما يتعلق بما يجب أن تكون عليه اتفاقية حلف شرقي البحر المتوسط . وكرر اندروز إن أي اتفاق إقليمي «ليست له أسنان» لن يجد قبولا من بريطانيا ، وإن من الأنسب جدا الانتظار حتى يتسنى لأمريكا استكمال الحلف الغربي ، الذي يمكن أن تبنى على أساسه اتفاقيات إقليمية أخرى تساندها أمريكا وبريطانيا . وأبدى رأيه الخاص بأنه لا يوجد أي أمل في قيام الدولتين الغربيتين بذلك ، إلا إذا اتضحت تماما التسهيلات الاستراتيجية المطلوبة باعتبارها جزءا من هذا الحلف ، وذلك على اعتبار أن الحصول على مجرد واجهة لاتفاق ، لن يغرب عن بال الروس الذين قد يتشجعون على توجيه ضربة قاضية للمشروع . (ووخ ب ، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤ ، وثيقة رقم ٧٥١/٤٠/٤٨) .

وكما أدت حرب فلسطين إلى تأجيل المساعي اليونانية بصدد الحلف المزمع تشكيله ، فإنها جعلت سوريا ولبنان تعيدان النظر في المشروعات الغربية . فقد أبدى اللبنانيون والسوريون مخاوفهم المرتبطة بفشل الجهود العسكرية العربية ، وبدأوا يفكرون في مزايا صداقة بريطانيا . ولهذا أعرب محسن البرازي (وزير الداخلية والقائم بأعمال وزارتي الخارجية والدفاع السوريتين) عن شعوره بأن الفرصة قد سنحت لتوثيق العلاقات السورية البريطانية ، خاصة وأن الموقف الدولي كان ينذر بالخطر ، وأنه يشعر بأن سوريا بحاجة إلى مساعدة بريطانيا . فبإمكان سوريا أن تبذل المساعدة في المجالات الاقتصادية والسياسية ، على أن تحدد بريطانيا مطالبها في الشرق الأوسط ، وفي سوريا بوجه خاص فيما يتعلق بتسهيلات الدفاع . وصرح البرازي بأن سوريا على استعداد لبناء المطارات التي تحتاج بريطانيا إلى استعمالها ، إذا ما تطورت الحرب ، وأكد رغبة بلاده في أن توجد لديها بعثة عسكرية بريطانية . ورد السكرتير الشرقي البريطاني بأن متطلبات الدفاع مسألة عسكرية فنية على مستوى عال ، فإذا ما كانت سوريا ترغب في معرفة متطلبات بريطانيا فيجب أن تسبق ذلك مشاورات على مستوى عسكري بين خبراء بريطانيين وسوريين ، وهو ما لم تكن سوريا تمانع في إجرائه . ويبدو أن هذا الموقف السوري كان مرتبطا بعزلة سوريا في المجال الدولي ، في الوقت الذي كانت تواجه فيه احتمال تعرضها لهزيمة عسكرية ضخمة على أيدي اليهود . (ووخ ب ، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤ ، وثيقة رقم ١٦) .

أما لبنان فقد شهد تغيرا ملحوظا في المجال السياسي ، وبخاصة فيما يتعلق باحتمال التوصل إلى معاهدة بينه وبين بريطانيا . وفي نفس الوقت أبدى الرئيس بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح رغبة شديدة في دعم التعاون البريطاني ـ العربي (ووخ ب ، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤ ، وثيقة رقم ٢٦٦) ، مما أدى إلى تفاؤل الوزير البريطاني المفوض في بيروت ، الذي اعتقد أن الاتفاق مع لبنان ـ ومع سوريا إن أمكن ذلك ـ قد يؤدي إلى تخفيف حدة مشاكل بريطانيا مع دول عربية أخرى وبخاصة مع مصر . فإذا ما توصلت بريطانيا إلى اتفاق مع دولتي المشرق فقد يلي ذلك اتفاقها مع كل من مصر والعراق ، وذلك على اعتبار أن المبادرة اللبنانية ، أو المبادرة السورية ـ اللبنانية ، قد تمهد السبيل مع المصريين ، وقد تكون مقدمة للاتفاق مع كل الدول العربية (ووخ ب ، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤ ، وثيقة رقم ٢٦٧) . ثم اتصل الخوري والصلح بوزير الخارجية التركي (صادق) ، وعرضا عليه أن تلعب بلاده دورا أكثر إيجابية في السياسات العربية ، وعرضا عليه أن تتزعم تركيا كتلة

شرق أوسطية تدور الدول العربية في فلكها . وكان الاصطلاح الذي استعملاه هو أنه رغم أن تركيا قد تخلت عن «الخلافة الدينية» فعليها أن تضطلع بدور «الخلافة السياسية» في الشرق الأوسط . وكان رد صادق هو أن بلاده تتجه في سياستها صوب الغرب وأنها ملزمة بالتحالف مع بريطانيا ، وبالتفاهم مع الولايات المتحدة ، وأنها لا تمانع في أن تلعب دورا في العالم العربي ، ولو أن الاتجاه العربي (وبخاصة من جانب مصر والعراق) من بريطانيا يقلقها ، وأن تركيا لا يمكنها أن تلعب دورا أكثر إيجابية في الشرق الأوسط إلا إذا حسّن العرب علاقاتهم ببريطانيا ، وهو ما طالبه الخوري والصلح بالقيام بالوساطة بصدده . وعلق صادق على ذلك ـ لدوائر السفارة البريطانية في أنقرة ـ باستعداده للمساعدة في الوقت الذي يعتقد بيقين أن ذلك مرغوب فيه ، وإن استطرد قائلا : إنه لم يتوفر له أي دليل على أن مصر والعراق (وهما البلدان اللذان يعنيهما الأمر في الواقع) حريصتان على التدخل التركي . وخلص صادق من هذه العروض إلى أن «العرب الحقيقيين» وقد خاب ظنّهم في مصر ، اتجهوا إلى تأمين بلادهم بالارتباط بدولة أقوى (مثل تركيا) في الشمال (ووخ ب ، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤ ، وثيقة ٤/١١٤/١٢٣٤٢) .

ومما لا شك فيه أن الزعماء العرب قد تأثروا كثيرا بفشل سياستهم الفلسطينية مما أثار الشكوك حول زعامة مصر . وقد عزا وزير بريطانيا المفوض في بيروت مساعي الخوري والصلح بصدد «الخلافة التركية» إلى سعي الساسة اللبنانيين إلى الحصول على توسط تركيا في أمر تحسين العلاقات البريطانية ـ العربية ، كما عزاها إلى متابعة الصلح لمشروعه الخاص بتوقيع معاهدات بريطانية ـ عربية على نمط المعاهدة التركية ـ البريطانية ، وتصوره أن الوساطة التركية قد تجعل ذلك في حيزّ الإمكان . ورغم ذلك فإنه تفاءل نتيجة لكون العرض في هذه المرّة جاء من الجانب العربي ، ورأى عدم تفويت هذه الفرصة بحيث يؤكد الأتراك للزعماء العرب مدى الاختلاف بين وضع كل من تركيا والبلدان العربية ، مما يستتبع اختلافا في الترتيبات الدفاعية (ووخ ب ، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤ ، وثيقة رقم ٢٦١) . ولكنه من ناحية أخرى كان يرى أن تقوية مصر سياسيا واقتصاديا أمر لازم لاستقرار القاعدة البريطانية ، على ألا يكون معنى ذلك تقوية المتطرفين في مصر وفي غيرها من البلدان العربية ، وذلك بحكم أن مصر التي حظيت بالمساندة العربية قد وقعت تحت تأثير هؤلاء المتطرفين ، بحيث تصلبت في مواقفها ، مما جعل دولا عربية أخرى تحذو حذوها . كما قلل من أهمية سوريا ولبنان الاستراتيجية بمقارنتهما بمصر ، (وكذلك بشرق الأردن والعراق) (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤ ، وثيقة رقم ٢٧١) ، وأبدى شكّه في أن تسير مصر في ركاب دولتي المشرق والعراق . أما السفارة البريطانية في القاهرة فقد أصرت على أن مصر هي القاعدة البريطانيةالأساسية ، وبالتالي فإن ترتيبات الدفاع يجب أن تبدأ مما تستطيع بريطانيا أن تتوصل إليه معها (ووخ ب، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤ ، وثيقة رقم ٢٦٧) . كما رأى مكتب الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة وجوب أن تكون مصر في الطليعة باعتبارها القاعدة البريطانية الأساسية ، وذلك برغم ضعف ملكها وحكومتها وعدم إمكان الاعتماد عليها وعداء صحافتها على طول الخط وضعف جيشها ـ فكل ذلك قليل الأهمية نسبيا في نظر المكتب الذي كان يحث على تقوية مصر ، لا على تشجيع حلفائها على التخلي عنها ، أو استغلال مصاعبها في ذلك الوقت ، ويرى أن كل ما تقوم به بريطانيا لتقوية علاقاتها بدول عربية أخرى ، أو بدول غير عربية ـ مثل تركيا ـ لا بد أن يندرج في إطار سياسة تقوم على تحسين العلاقات مع مصر ، التي يجب أن تبذل الجهود

لتقويتها ، وبالتالي فلا قيمة لمجموعة شرق أوسطية تقودها تركيا وتعزل مصر . كما ذهب المكتب إلى ضرورة تقوية علاقات مصر بشرق الأردن والعراق ، خاصة وأن سوريا ولبنان لا تضاهيانها في الأهمية ، فإذا ما رغب السوريون واللبنانيون ، وقد شعروا بأن مصر قد تزعزع وضعها ، في أن يحتموا ببريطانيا أو بتركيا ويتخلوا عن صداقتهم لمصر ، فإنهم يكونون مخطئين ، ومن الواجب إبلاغهم بأن بريطانيا تستهدف تقوية الوحدة بين الدول العربية جميعا ، وتقوية هذه الدول التي تعتبر مصر أهمها ، لأسباب تتعلق بالثروة والسكان والجغرافيا . وكان هذا هو أيضا رأي أعضاء القيادة العامة البريطانية والسفير البريطاني في القاهرة (ووخ ب ، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤ ، وثيقة رقم ٤٤٥) .

كما عبر ممثلو بريطانيا في الشرق الأوسط عن شكوكهم في إخلاص العرض السوري ـ اللبناني وفي قيمته ـ فقد خشيت دوائر السفارة البريطانية في القاهرة أن يؤدي ارتباط تركيا بالدول العربية إلى إضعاف زعامة مصر وعزلها عن الكتلة الشرق أوسطية المزمع تشكيلها ، وأشارت إلى أن دولتي المشرق ليست لهما أهمية استراتيجية كبيرة ، في حين أن مصر قاعدة ضرورية . وذهبت إلى أن مصر ، في حالة حرمانها من أصدقائها العرب ، ستكون أكثر عداء لبريطانيا لا العكس . أما بيڤن فكان أميل إلى الاعتقاد بأن الهدف من المقترحات السورية ـ اللبنانية هو اقناع تركيا بحّث بريطانيا على عقد اتفاقية عسكرية مع دولتي المشرق ، على نمط الاتفاقية الإنجليزية ـ الفرنسية ـ التركية الموقّعة في عام ١٩٣٩ ، ولو أنه كان يرفض مثل هذا الترتيب ، ويطالب بإجراءات محددة تمكنه من تنفيذ التزامات بريطانيا بصورة فعالة ، رغم شكه في قبول السوريين واللبنانيين لها . ومن ناحية أخرى فإنه لم يبد رغبته في الاضطلاع بمفاوضات حول أي اتفاقيات دفاعية في ذلك الوقت نتيجة للقتال الناشب في فلسطين ، وعدم توفر ما يكفي من السلاح والذخيرة لدى بريطانيا (ووخ ب ، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤ ، من ووخ ب إلى ديفد كيلي) . ثم تراجع الخوري والصلح عن مشروعهما الخاص بأن تتزعم تركيا مجموعة الشرق الأوسط ، وذلك بعد أن لم يتلقيا تشجيعا من بريطانيا بهذا الخصوص ، وتقدما باقتراحهما الخاص بمطالبة تركيا بأن تساعد في تحسين العلاقات بين العالم العربي وبريطانيا (ووخ ب ، ١٩٤٨ : ملف ١٤١/١٣١٤ ، وثيقة رقم ٢٦١) ، وحينئذ تراجعت تركيا دون ضجة ، بعد أن أحست بعدم اقتناع الدول العربية بضرورة زعامتها .

وبعد أن تعثر مشروع حلف شرق البحر المتوسط سعت بريطانيا إلى إقناع الدول العربية بأن تعقد معها معاهدات ثنائية ، تنص على الدفاع المشترك . ولكن الدوائر المصرية ظلت على رفضها لكل العروض البريطانية ، وإصرارها على ضرورة انسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس ، قبل مناقشة أي ترتيبات جديدة للدفاع المشترك ، خاصة وأن حرب فلسطين قضت على أي احتمال لوضع استراتيجية شرق أوسطية تستند إلى تعاون الجامعة العربية (Marlowe, 1965:331) . وحينئذ قررت بريطانيا أن رفض مصر لا يجب أن يعترض خططها الخاصة بمواجهة احتمال تهديد الاتحاد السوفييتي ، الذي كان يباشر ضغطا على كل من اليونان وتركيا . لهذا تخلّت للولايات المتحدة عن مسئولية الدفاع عن هذين البلدين اللذين طبق عليهما مبدأ ترومان في أوائل عام ١٩٤٧ . وبعد تشكيل حلف الأطلنطي في أبريل ١٩٤٩ أبدت تركيا رغبتها في الانضمام إليه ، وكان

طلبها موضعا للعطف الشديد من جانب كل من بريطانيا والولايات المتحدة (Lenczowsk, 1968: 149-150) ، اللتين رحبتا بانضمامها إلى الحلف في نفس العام على أمل أن يغري دول المشرق العربي بالانضمام إلى الأحلاف الغربية .

إلا أن مصر وقفت من جديد حجر عثرة أمام المشروعات البريطانية الجديدة ، خاصة وأن حكومة الوفد ، التي تولت الحكم في عام ١٩٥٠ ، سعت إلى تحويل الرأي العام إلى القضية الوطنية ، بهدف التخفيف من حدة التوتر المترتب على الهزيمة في حرب فلسطين ، والفساد الداخلي ، وطالبت باستئناف المفاوضات مع الإنجليز دون أن تقدم أي تنازلات جديدة . وكانت بريطانيا لا تزال تتمسك بموقفها السابق نتيجة لكون منطقة قناة السويس تضم أكبر قاعدة بريطانية في الشرق الأوسط ، ولأن موقع مصر الجغرافي كان يوفر أصلح قاعدة للهجوم الجوي اللازم للتصدي لأي غزو سوفييتي للشرق الأوسط . حقيقة كانت توجد قواعد أخرى في الشرق الأوسط لها نفس المزايا الاستراتيجية ، إلا أن قاعدة قناة السويس كانت تتميز على أي قاعدة أخرى ، بما كانت تحتوي عليه من المطارات والموانىء ، والطرق والسكك الحديدية ، والطاقة الكهربائية والمياه والطعام ، والأيدي العاملة الرخيصة . كما أن انسحاب بريطانيا من القاعدة كان لا بد أن يثير موضوع صيانتها ، التي كانت تستلزم وجود مئات من الفنيين البريطانيين ، الذين لن تكون لهم قيمة عملية إلا إذا عملوا تحت إشراف قيادة عسكرية بريطانية ، يضاف إلى هذا أن بريطانيا كانت تصر على ضمان حقها في العودة إلى القاعدة ، والحصول على التموينات منها إذا دعت الحاجة . وهذا بدوره كان يستلزم وجود عدد من القوات البريطانية فيها . وأهم من هذا كله إن انسحاب بريطانيا كان لا بد أن يضعضع هيبتها في الشرق الأوسط كله ، ويغري بلدانا أخرى بها قواعد بريطانية بالمطالبة بالمثل . وإزاء إصرار حكومة الوفد على الجلاء حاول بيڤن التوصل إلى حل وسط ، فتقدم في صيف ١٩٥١ بعرض جديد ، يقضي بتدويل قاعدة القناة في إطار منظمة إقليمية للدفاع المشترك ، تستند إلى إيجاد قيادة متحالفة للشرق الأوسط ، أعضاؤها المؤسسون هم بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا واستراليا ونيوزيلنده وجنوب افريقيا إلى جانب تركيا ومصر . وكان الهدف من إشراك تركيا نفي الصفة الغربية الخالصة من الخطة الجديدة .

وفي ١٣ أكتوبر ١٩٥١ قدمت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا المشروع الجديد إلى مصر وبيّنت لها أن الهدف من إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط هو الدفاع عن مصر وسائر الشرق الأوسط في مواجهة العدوان الخارجي ، وأن موافقة مصر على أساس المساواة والمشاركة من شأنها أن تؤدي إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وسحب القوات البريطانية غير المخصصة للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، بالاتفاق بين الحكومة المصرية وسائر الأعضاء المؤسسين ، على أن يكون مفهوما أن تقدم مصر تسهيلات الدفاع وقت السلم بالإضافة إلى كل التسهيلات والمساعدة الضرورية في حالة الحرب ، وخطر الحرب الداهم ، وظهور حالة دولية طارئة يخشى خطرها . ومعنى ذلك أن تُسَلَّم منشآت قاعدة السويس رسميا لمصر ، على أن تصبح في نفس الوقت قاعدة للحلفاء في نطاق القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، مع اشتراك مصر التام في تشغيلها في حالتي الحرب والسلم . ورفضت حكومة الوفد المقترحات الغربية . وفي ١٥ أكتوبر ألغت معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد . وطالبت العمال المصريين

العـاملين في قاعـدة القنـاة بالانسحـاب منهـا ، وحظـرت على المتعهـدين تقـديم التمـوينات للقوات البريطانية . وفي نفس الوقت تدفق المتطوعون المصريون إلى منطقة قناة السويس ، حيث جرت معارك بينهم وبين الإنجليز ، مما أدى إلى سلسلة الأحداث التي مهدت لاستيلاء الضباط على الحكم في يوليه ١٩٥٢ .

وعقدت الولايات المتحدة وبريطانيا الأمل على أن ينضم الحكام الجدد إلى الأحلاف الغربية ، ومـا لبثت أن استـؤنفت المفـاوضـات المصرية البريطانية ، وفي أثنائها وافقت بريطانيا على مبدأ الجلاء بشـرط أن يكـون لها حق العـودة عسكـريـا إلى مصـر ، إذا تعرضت إحدى الدول العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك المعقودة في عام ١٩٥٠ في إطار الجامعة العربية أو تركيا أو إيران للهجوم . وقد تردد المفـاوضـون المصـريون في اعتبار الهجوم على تركيا أو إيران مبرراً لإعادة تشغيل قاعدة القناة فيما لو هاجم الروس الأراضي التركية أو الإيرانية ، على اعتبار أن ذلك كان معناه اشتراك بلادهم في حرب عالمية . ورغم ذلك فإن جمال عبد الناصر جعل ممثلي الغرب يتوقعون أن تنضم مصر إلى الأحلاف دون أن يحصـل منـه الإنجليـز ثمنـا للجلاء ، أو الأمريكان ، ثمنا للوساطة ، على أي التزام خاص . وفي أكتوبر ١٩٥٤ تم التوصل إلى توقيع معاهدة الجلاء ، بمقتضاها وافقت بريطانيا على سحب قواتها من الأراضي المصـريـة بشـرط أن تبقى بعض أجـزاء قاعـدة القنـاة في حالـة صالحـة ، وتكـون مستعـدة للاستخـدام مبـاشـرة في حالـة حدوث هجوم مسلح من جانب دولة أجنبية على مصر ، أو على أي بلد عربي يكون عند توقيع الاتفاقية طرفا في معاهدة الدفاع المشترك العربية ، أو على تركيا . وحينئذ تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، على أن تتضمن هذه التسهيلات استعمال الموانىء المصرية .

ورحب باتفـاقيـة الجـلاء أصـدقاء الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومنهم تركيا ، التي كان اشتراط عودة القوات البريطانية إلى مصر في حالة تعرضها ، أي (تركيا) للهجوم ، بمثابة ربط الدفاع عن مصر بحلف الاطلنطي بطـريقـة غير مبـاشـرة . (Sachar, 1974:605) . وبـدا أن معـاهدة الجلاء تؤذن بتقـارب مصـر والغـرب ، فزارت مصـر بعثـة تركيـة عاليـة المستوى تباحثت مع عبد الناصر في ديسمبر ١٩٥٤ ولو أنها لاحظت ، نتيجة لردود الفعل التي أثارتها الفقرة الخاصة بتركيا في كل من مصر وسوريا والأردن ، أن من العسـير ضم مصـر إلى الحلف المعـادي للشيـوعيـة ، الـذي كانت توضـع خطـوطه العـريضـة في أنقـرة بتشجيـع من الـولايـات المتحـدة[٧] . وبالإضافة إلى هذا فقد كان عبد الناصر يود اكتساب فسحة من الوقت تتيح للشعب المصري أن ينعم بالاستقلال التام ، بعد احتلال أجنبي استمر أكثـر من سبعـين عامـا قبـل أن يحدد موقفـه . وربما كان يستهدف أن يدرك الشعب المصري أن بلداً في وضع مصر لا مفر له من الاعتماد على الأجانب دون أن يرتبط بأحلاف أجنبية . حقيقة انه توصل إلى اتفـاقيـة مع بريطـانيـا ، إلا أن هذا لم يتعـد كونـه خاتمة لفصل قديم ، فإذا كان لا بد من الاشتراك في أحلاف فلن يكون ذلك إلا مع الإخوة العرب[٨] .

إلا أن تردد عبـد النـاصـر لم يجعـل الـدولتـين الغـربيتين تتوقفان عن متابعة أهدافهما انتظاراً منهما لإعـادتـه لحسـابـاته . وقد اتخذت تركيا المبادرة هذه المرة حين وقعت مع باكستان معاهدة تحالف في مايو

١٩٥٤ ، فلم يبق لاستكمال خطة ربط حلف الاطلنطي بحلف جنوب شرقي آسيا سوى انضمام ايران والعراق وسوريا ولبنان والأردن . وهنالك قررت بريطانيا أن يكون العراق ركيزة للمشروعات الغربية بوجه عام ، والبريطانية بوجه خاص ، فيما عرف باسم حلف بغداد[٩] ، وهو الاسم الذي أطلق على الحلف الذي تشكل في أوائل عام ١٩٥٥ ، وانضمت إليه تركيا وباكستان وإيران والعراق وبريطانيا . وكان انضمام بريطانيا إلى الحلف محاولة منها لضرب عصفورين بحجر ، فالحلف سلاح عسكري ضد الاتحاد السوفييتي وهو في نفس الوقت أداة لسيطرتها على المشرق العربي . ومما أغرى العراق بالانضمام إلى الحلف أن السياسي العراقي الشهير نوري السعيد ، الموالي لبريطانيا ، كان يرى أن بلده أقرب من مصر إلى تركيا وإيران والاتحاد السوفييتي ، وانه لذلك أكثر البلدان العربية عرضة للهجوم السوفييتي إذا ما حدث ، هذا إلى أنه لم يكن يؤمن بالجيش ، أو بقدرة الجيوش العربية على مواجهة العدوان ، وبالتالي لم يأخذ معاهدة الدفاع العربي المشترك مأخذ الجد ، في الوقت الذي كان يأمل فيه أن يؤدي تحالفه مع بريطانيا إلى أن يتزعم بلده المشرق العربي ، في حين كانت بريطانيا تأمل أن يؤدي اشتراك العراق في الحلف الغربي إلى انضمام بلدان عربية أخرى ، ومواجهة مصر إما بالعزلة أو بالسير في ركاب العراق .

وفسر عبد الناصر عقد حلف بغداد على أنه تحد لتطلعه إلى زعامة العرب ، بالاستناد إلى الجامعة العربية ، فلم يتردد في توجيه الهجوم العنيف إليه وإلى نوري السعيد ، الذي صوره باعتباره عميلاً ذليلاً للغرب . كما فسرت بريطانيا مهاجمة عبد الناصر للحلف باعتبارها تحدياً لوضعها الخاص في الشرق الأوسط ، الذي اعتبرته امراً حيويا بالنسبة إلى مصالحها . وبذلك تهيأ السبيل للصراع بين بريطانيا وعبد الناصر في سبيل الهيمنة على الشرق الأوسط ، وهو الصراع الذي خرجت منه بريطانيا وقد فقدت ما تبقى من نفوذها في المنطقة ، مما مهد لصراع آخر بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الذي كانت له آثار مباشرة بالنسبة إلى تطور الأحداث المعاصرة في كثير من البلدان العربية ومنطقة الشرق الأوسط بوجه عام*.

(*) ساعدت لجنة دعم البحث العلمي بكلية الآداب ـ جامعة الكويت على حصولي على الوثائق البريطانية التي اعتمد عليها هذا البحث ، وذلك حين وافقت على قيامي بمهمة علمية إلى العاصمة البريطانية في صيف ١٩٨٢ ، للاطلاع على الوثائق الرسمية الخاصة بمشروع بحثي الذي نشر في عام ١٩٨٦ في دار الشروق في القاهرة تحت عنوان : «بريطانيا وفلسطين : ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩».

الهوامش

(١) كان المؤرخ الأمريكي ألفريد ثايرماهان Alfred Thayer Mahan أول من استعمل اصطلاح «الشرق الأوسط» في عام ١٩٠٢ للإشارة إلى المنطقة الممتدة بين شبه الجزيرة العربية والهند ، ثم أخذت بهذا المصطلح الجغرافي الجديد كل من جريدة التايمز اللندنية والحكومة البريطانية . وما لبث أن جرى تداوله بوجه عام إلى جانب مصطلح «الشرق الأدنى» السابق عليه ، والذي كان يستعمل للإشارة إلى ما تبقى للدولة العثمانية ـ قبل انهيارها ـ من أملاك في

أوروبا . وبمرور الزمن حظى كلا المصطلحين بقبول عام واستعملا للاشارة إلى المنطقة الممتدة من شواطىء الخليج العربي إلى البحر الأسود وافريقيا الاستوائية ، ومن الهند إلى المحيط الأطلنطي ، راجع :
Bernard Lewis, **The Middle East and the West,** Weidenfeld and Nicolson, 1968, P.9.

(٢) أوراق مجلس الوزراء البريطاني ـ الملف ٢٠٨٦/٢١ ـ تقرير هيئة التخطيط المشتركة (لجنة رؤساء الأركان) المؤرخ ١٩٤٧/٩/٢٦ .

(٣) (ووخ ب) الملف ١٤١/١٧٣ ـ الوثيقة رقم ١٧٨ (للاختصار جرى الرمز إلى وثائق وزارة الخارجية البريطانية بـ (ووخ ب) وسيرد هذا الرمز في عموم متن البحث والهوامش عند الإشارة لذلك لاحقاً) .

(٤) أشار السفير البريطاني في القاهرة ـ رونالد كامبل ـ إلى أن النقراشي ، حين قدم شكوى مصر إلى مجلس الأمن ، كان يستهدف إطالة أمد الأئتلاف الوزاري القائم .

(٥) انظر : (ووخ ب) ملف رقم ١٤١/١٣١٤ الوثيقة رقم ٢٠٥ من كامبل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤٨/٤/٢١ وأخرى بتاريخ ١٦-١٧/٤ (من كامبل وتشابمان أندروز) وثالثة بتاريخ ١٧ / ٤ غير واضحة التوقيع .

(٦) انظر (ووخ ب) الملف ١٤١/١٣١٤ ـ رسالة مؤرخة ١١ مايو ١٩٤٨ وصلت إلى السفارة البريطانية في القاهرة في ١٢ مايو ، وقد صرح محمد كامل عبد الرحيم ـ سفير مصر في واشنطن ـ بأن حكومته مهتمة بالتوصل إلى حلف بين دول شرقي البحر المتوسط ، لأنها كانت تشعر بأن مصاعبها مع بريطانيا ، بصدد بقاء القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ، تجعل من المستحيل عليها أن توافق على اتفاقية ثنائية بهذا الخصوص ، بينها وبين بريطانيا ، وأن الأمر سيكون على خلاف ذلك ، إذا ما دخل الاتفاق المصري ـ البريطاني في نطاق اتفاقية عامة للدفاع ، تشمل دولا بحر متوسطية أخرى ، بما في ذلك تركيا . (مكاتبة من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية في القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٩) .

(٧) انظر : Jean and Simone Lacouture, **Egypt in Transition,** New York, 1958, PP. 209-10. مذكورا في كتابي : **الولايات المتحدة والمشرق العربي** (سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت ـ العدد رقم ٤ الصادر في عام ١٩٧٨) ، ص ١١٦ ، أيضا عن المفاوضات الخاصة باتفاقية الجلاء راجع كتاب جون مارلو السابق وكتابي : **العلاقات المصرية ـ البريطانية ١٩٣٦ ـ ٥٦** ، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية ـ القاهرة ١٩٦٨ .

(٨) انظر : Elizabeth Monroe, **Britain's Moment in the Middle East,** Methuen, 1965, PP. 180-I
راجع أيضا :
Patrick seale, **The Struggle for Syria : A study of Post-war Arab Politics, 1945-58,** Oxford U.P., 1966, PP. 18 FF.
وقبل أن يعقد عبد الناصر صفقة الأسحلة السوفيتية صرح للسفير البريطاني في القاهرة ـ سير همفري تريفليان ـ مراراً بأن حلفا بين الدول العربية من شأنه أن يوفر للدول الغربية تسهيلات للدفاع في مواجهة الهجوم الشيوعي ، وان لم يبد استعداده لعقد حلف رسمي مع الغرب ، على اعتبار أن مثل هذا الحلف ، من شأنه أن يعيد النفوذ الغربي إلى مصر وغيرها من أقطار العالم العربي .

راجع :
Humphrey Trevelyan,**The Middle East in Revolution,** Macmillan, 1971, P.58.

(٩) كان حلف بغداد موضوعا لرسالة ماجستير تقدم بها الدكتور جهاد مجيد محي الدين ، الأستاذ المساعد بجامعة بغداد ـ تحت إشرافي ـ إلى جامعة عين شمس ، والرسالة التي أجيزت لم تطبع حتى الآن .
راجع أيضا : كتاب باتريك سيل ، الذي سبقت الإشارة إليه ، بالإضافة إلى كتابيْ جون مارلو واليزابيث مونرو السابقين ، وكذلك الكتابين التاليين :
- Michael Ionides, **Divide and lose : The Arab Revolt;** 1955-58, London, 1662.

- John Campbell, **Defence of The Middle East-Problems of American Policy,** Harper Brothers, New York, 1961.

المراجع العربية

محي الدين ، جهاد مجيد «حلف بغداد» رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس .

مصطفى ، أحمد عبد الرحيم
- **الولايات المتحدة والمشرق العربي** ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٧٨م .
- **العلاقات المصرية البريطانية** ، القاهرة : مطبوعات معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٨م .

وثائق وزارة الخارجية البريطانية
- ملف رقم ٢٠٨٦/٢١ ، تقرير هيئة التخطيط المشتركة (لجنة رؤساء الأركان) المؤرخ في ١٩٤٧/٩/٢٦ ، أوراق مجلس الوزراء البريطاني .
- ملف رقم ١٤١/١٧٣ ، وثيقة رقم ١٧٨ من كامبل إلى النقراشي .
- ملف رقم ١٤١/١١٧٣ ، وثيقة رقم ٢٢٥٠ من بيڤن إلى كامبل بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١١ .
- ملف رقم ٨١٦/١١٢ ، وثيقة رقم ٤٣ من عمّان إلى لندن بتاريخ ١٩٤٨/١/٣٠ .
- ملف رقم ٩٠٥/٧٨ ، وثيقة رقم ٣٠ من بيڤن إلى جدة بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٠ ، والوثيقة رقم ٤٩ المؤرخة ١٩٤٨/٤/١ .
- ملف رقم ٩٠٥/٧٩، وثيقة رقم ٣٧ من جدة إلى لندن بتاريخ ١٩٤٨/١/٣١ ، وثيقة رقم ٤٣ المؤرخة في ١٩٤٨/٢/١ ، وثيقة رقم ٤٨ من جدة إلى لندن مؤرخة ١٩٤٨/٤/٢ .
- ملف ١٤١/١٣١٤ ، الوثائق التالية :

وثيقة رقم ١٦ من برودميد إلى القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/٧/٨م .
وثيقة رقم ٧٦ من بيروت إلى القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/٤/٨ .
وثيقة رقم ١٩٨ من سير ديڤد كيلي إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٣ .
وثيقة رقم ٢٠٥ من كامپل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢١
وثيقة رقم ٢٣٧ من بغداد إلى القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/٥/٥ .
وثيقة رقم ٢٦١ من بيروت إلى القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/١١/٥ .
وثيقة رقم ٢٦٦ من بيروت إلى القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/١١/٩ .
وثيقة رقم ٢٦٧ من بيروت إلى القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/١١/٩ .
وثيقة رقم ٢٧١ من بيروت إلى القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٦ .
وثيقة رقم ٢٩٢ من وزارة الخارجية البريطانية إلى مكتب الشرق الأوسط البريطاني بالقاهرة بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٢ .
وثيقة رقم ٤٤٥ من مكتب الشرق الأوسط إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٤٨/١١/٩ .
وثيقة رقم ٤٤٦ من وزارة الخارجية إلى القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/٤/٥ .
وثيقة رقم ٤٤٨ من وزارة الخارجية إلى كامپل بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٨ .
وثيقة رقم ٥٥٣ من وزارة الخارجية إلى القاهرة بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٨ .
وثيقة رقم ٧٥١/٤٠/٤٨ من تشابمان أندروز بتاريخ ١٩٤٨/٨/٥ .
وثيقة رقم ١٩٣٢ من انقرشايل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢١ .
نسخة من الوثيقة ١٢٣٤٢/١١٤/٤ من وزارة الخارجية (بتوقيع ف . ك . روبرتس) بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٧ .
من وزارة الخارجية إلى سير ديفيد كيلي بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٠ .
رسالة مؤرخة في ١٩٤٨/٥/١١ وصلت إلى السفارة البريطانية في القاهرة في ١٢ مايو .
من كامپل إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٨ .

المراجع الأجنبية

Campbell, John. **Defence of the Middle East- Problems of American Policy.** Hamper Brothers, New York: 1961.

F.O.141/1314, **Minute Sheet** (date unclear)

Ionides, Michael. **Divide and Lose : The Arab Revolt : 1955-58.** London: 1952.

Lacouture, Jean and Simone. **Egypt in Transition,** New York,19 58.

Lenczowski, George. **The Middle East in World Affairs, 3rd ed.** Cornell U.P. New York: 1968.

Lewis, Bernard, **The Middle East and the West,** Weidenfeld and Nicolson: 1968.

Marlowe, John, **Anglo-Egyptian Relations: 1800-1956.** 2nd ed. Frank Cass, 1965,

Monroe, Elizabeth, **Britain's Moment in the Middle East,** Methuen, 1965,

Sachar, Howard. **Europe Leaves the Middle East, 1936-1954.** Allen Lane, 1974.

Seale , Patrick. **The Struggle for Syria; A Study of Post-War Arab Politics,** 1945-58, Oxford U.P. 1966.

Travelyan, Humphrey. **The middle East in Revolution.** Macmillan: 1971.